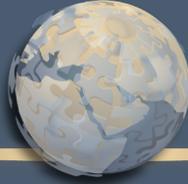


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

“سبع بجعات سوداء” تحولات المشهد السوري عام 2019



تقدير موقف

الخميس 17 يناير 2019

“سبع بجعات سوداء” تحولات المشهد السوري عام 2019



تعتمد هذه الورقة على نظرية “البجعة السوداء” التي تُستخدم لمعالجة مصاعب استشراق الأزمات المتداخلة والمعقدة نظراً للاحتباس الدبلوماسي والاستعصاء الميداني وتعدد اللاعبين، حيث تقوم بتوقع أحداث مفاجئة يمكن أن يكون لها تأثير كبير، ولكن يمكن التعامل معها في الوقت نفسه قبل فوات الأوان.

وكانت الأزمة السورية قد شهدت خلال الأيام الأخيرة من عام 2018 تطورات متسارعة تمثلت في إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سحب قوات بلاده من سوريا، ومبادرة بعض الدول الإقليمية للتطبيع مع دمشق دون توفر أي من المعايير والشروط اللازمة لقيام علاقة إيجابية مع النظام المتعنّت إزاء مبادرات المجتمع الدولي.

وأظهر إعلان الانسحاب المتعجل قصور الإدارة الأمريكية التي أثرت حسم مشكلة داخلية تتعلق بتحديد موعد مغادرة القوات، دون توفير أية ضمانات للحلفاء الأكراد والعرب الذين ساندوا الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم "داعش"، ودون النظر إلى جوهر الأزمات التي استدعت التدخل العسكري من أصله، بما في ذلك؛ التهديدات التي تشكلها إيران، ومخاطر استمرار قوى الإرهاب، والحاجة إلى توفير الأمن لحلفاء واشنطن، وضمان تدفق صادرات النفط والغاز.

ومع اقتراب بلوغ الأزمة السورية ثمان سنوات، لا يزال المجتمع الدولي بعيداً عن معرفة كيفية وقف العنف وصياغة عملية سلمية مستدامة، وهي معضلة لا تقتصر على المشهد السوري فحسب، بل تشمل العراق وسوريا وليبيا واليمن، والسودان التي التحقت مؤخراً بركب الجمهوريات العربية المتداعية.

وعلى غرار ما وقع في عهد سابقه الرئيسين أوباما وبوش؛ لا يبدو ترامب معنياً بتوصيف كيفية إنهاء أي من الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في المنطقة، وسبل تحويلها إلى سلام مستقر، بل يكتفي بمعالجات آنية تتمثل في التوصل إلى توقف جزئي للقتال في بعض المناطق، وافتراس هزيمة تنظيم "داعش"، وذلك في تكرار مقلق لخطأ التعجل في ترتيبات إنهاء الحرب العالمية الأولى عبر "عملية سلمية" أنهت جميع فرص السلام وأدت إلى وقوع الحرب العالمية الثانية.

ويبدو أن مستقبل سوريا قد تم رهنه بالبقاء تحت قبضة الروس وحلفائهم الإيرانيين، الأمر الذي يعني إخضاع معظم الأرض والسكان لنظام غير مستقر تقوده أقلية تقمع الغالبية من مختلف المكونات الإثنية والمذهبية.

وبالإضافة إلى نحو مليون قتيل، وعدد أكبر من الجرحى، ومئات آلاف المغييبين قسرياً، فإن مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تقدر بأن أكثر من 13 مليون سوري بحاجة ماسة للمساعدة، في حين ترفع مصادر الاستخبارات المركزية الأمريكية العدد إلى 18 مليون نسمة. ويُقدر عدد النازحين في الداخل بنحو 6.1 مليون مواطن معظمهم فقدوا أعمالهم ومنازلهم أو فقدوا إمكانية الوصول الآمن لمصادر الطعام والشراب والتعليم والعلاج وغيرها من الخدمات، وهناك نحو 5.6 مليون لاجئ خارج سوريا لا يمكن معظمهم العودة إلى وطنهم، ولدى هؤلاء جميعاً كل الأسباب والمسوغات المعتبرة دولياً لكراهية بشار الأسد ومجموعته العسكرية/الطائفية الخارجة عن القانون، والتي تعمل بعض القوى الإقليمية على إعادة شرعيتها!

وفي هذه الحالة المروعة؛ لا تزال سوريا بعيدة، كل البعد، عن تحقيق سلام مستدام، حيث تدفع الوساطة الأممية بعملية سياسية تفضي إلى تحول الصراع إلى حالة شبيهة بالنموذج العراقي من العنف وعدم الاستقرار، مهددة بذلك أمن دول الجوار.

أما فيما يتعلق بذريعة التطبيع مع النظام لمحاربة الإرهاب؛ فإن السنوات الثمانية الماضية كانت كفيلة بتوضيح عبثية ربط هزيمة "داعش" بهزيمة الإرهاب في سوريا، ناهيك عن المنطقة والعالم؛ إذ إن هزيمة تنظيمي القاعدة و"داعش" في سوريا ستمثل القضاء على مسميات تلك الجماعات، دون القضاء على عناصرها الذين يحظون بدعم بات مكشوفاً من قبل طهران ودمشق، واللذان ستعملان

على إنشاء تشكيلات إرهابية جديدة تستهدف أية قوى تضعف نفوذهما، وذلك على شاكلة السياسة التي اتبعتها إيران في العراق واليمن، حيث شنت كيانات تابعة لها عمليات إرهابية واسعة النطاق بهدف إبعاد الدول العربية ومنعها من تحقيق موطئ قدم لها في تلك الدول.

ولا بد من إدراك حقيقة مفادها أن الإرهاب هو عَرَضٌ من أعراض عدم الاستقرار في الكثير من الدول النامية، وأنه ليس المرض بحد ذاته، ولن يتحقق السلم الفعلي إلا من خلال دفع البلدان المعنية لمعالجة الأسباب المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل السياسية، وتحديات الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية، وتوفير الوظائف، وتوزيع الثروة، وفرض سيادة القانون.

ويمكن استشراف أهم التحولات المتوقعة خلال عام 2019 في النقاط السبعة التالية:



أولاً: زيادة التدخل العسكري الخارجي

على الرغم من توقف العمليات العسكرية الرئيسية في سوريا، وتغني إعلام النظام باقتراب "إعلان النصر النهائي" على خصومه، إلا أن الأوضاع تنذر بانفداد المزيد من العمليات العسكرية على مختلف الجبهات، إذ تعمل أنقرة على إنشاء تحالف مع موسكو وطهران لملء الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي من الشمال السوري، وتخطط لشن عمليات ضد "وحدات حماية الشعب" الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي.

أما في الجنوب السوري، فينهمك قادة الجيش الإسرائيلي في وضع آليات لتنفيذ الخطط التي تم إقرارها بالتنسيق مع جنرالات البنتاغون للحد من نفوذ إيران في سوريا، وتتضمن تكثيف عمليات القصف الجوي ضد المواقع الإيرانية، لقطع طريق طهران-بغداد-دمشق-بيروت، ومنع الميلشيات التابعة لإيران من التمرکز في النقاط الحدودية بين العراق وسوريا والأردن، وإيقاف الممر الجوي القادم من طهران من خلال استهداف طائرات الشحن الإيرانية الرابضة بمطار دمشق الدولي.

في هذه الأثناء؛ يواصل وزير الخارجية الأمريكي بومبيو جهوده الرامية إلى إعلان "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" (Middle East Strategic Alliance)، بهدف ملء الفراغ الناتج عن إعلان سحب القوات الأمريكية من سوريا، وتولي مهام مراقبة الملاحة في المنطقة، ومكافحة عمليات نقل الأسلحة غير الشرعية، ووقف خطوط الإمداد العسكرية التي يستخدمها الإيرانيون، وإعداد قوة برية يمكن الاستعانة بها في سوريا لضمان عدم عودة تنظيم "داعش"، بالإضافة إلى إنشاء صيغة "تعاون استخباري بين دول التحالف لمكافحة الإرهاب".

ومن خلال تلك التحضيرات العسكرية على مختلف الجبهات، يمكن القول أن المنطقة ستشهد مرحلة جديدة من الصراع الذي يُتوقع أن تذكىه القوى الرافضة للترتيبات الأمريكية-الإسرائيلية، وعلى رأسها إيران والنظام والميلشيات الموالية لهما، فضلاً عن القوى المجتمعية المتضررة، والتي يتوقع أن تنتقل من الحالة الميلشياوية المعلنة إلى العمل السري الانتقائي القائم على شن عمليات نوعية بهدف حماية مصالحها والتخلص من خصومها، وذلك من خلال تنفيذ عمليات انتحارية أو اغتيالات نوعية أو تفجيرات تستهدف إفساد أية ترتيبات يمكن أن تضعف نفوذها.

وإذا أخذنا في الاعتبار تحديات الصراع التركي-الكردى، والإسرائيلي-الإيراني، والفصائلي مع تنظيم القاعدة، فإنه من الواضح أن البلاد متجهة نحو موسم جديد من العنف الذي سيقوم على معايير مختلفة عن المشهد الذي ساد في السنوات الماضية، مع التأكيد على عدم وجود ترتيبات فعلية للدفع بعملية سياسية ناجحة، أو محاولات التوصل إلى تفاهات إقليمية يمكن أن تحقق سلاماً مستداماً أو وقفاً للعمليات القتالية عام 2019.



ثانياً: تنامي المعارضة للنظام من داخله واندلاع "العنف المحدود"

يُتوقع أن تندفع عناصر فصائلية، وجماعات انفصالية كردية رافضة لأي اتفاق مع النظام، ومجموعات علوية كانت تتبع لقوات رديفة (تم تفكيكها في النصف الثاني من العام الماضي) لشن عمليات تصفية واغتيالات، فضلاً عن الصراع المحتدم داخل جيش النظام بين شبكة الضباط المواليين لإيران وأولئك المواليين لروسيا، حيث شهد عام 2018 ومطلع عام 2019، تنامي مظاهر الصراع الداخلي في المؤسسات الأمنية والعسكرية ولجوء بشار الأسد إلى شن عمليات تصفية في القوات المسلحة لضمان ولائها له.

ويشعر المسؤولون الروس بالقلق من تدهور قوات النظام وعجزها عن بسط سيطرتها على البلاد، الأمر الذي دفع بالقوات الإيرانية لملء الفراغ عبر اتفاقية أبرمها وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي مع نظيره السوري علي أيوب (27 أغسطس 2018)، وتضمنت تقديم إيران كافة أشكال الدعم لإعادة بناء القوات المسلحة، حيث تم الدفع بعناصر من الميلشيات الإيرانية للسيطرة على مواقع إستراتيجية وإنشاء بؤر نفوذ من خلال شراء أراضٍ وممتلكات، فضلاً عن تنشيط حركة التشييع في مناطق عدة من البلاد.

وأثارت تلك التحركات غضب القوات الروسية التي نشرت حواجز عسكرية على مداخل المدن والبلدات، وأخبرت الأهالي أن هذه الحواجز قد وضعت لمنع عناصر إيران و"حزب الله" من دخولها، وذلك في مقابل قيام ضباط تابعين للفرقة الرابعة والحرس الجمهوري باستمالة وجهاء محليين وتشجيع الشبان للانتساب إلى صفوفهم، محذرين من أن روسيا لن تدوم طويلاً وأن الحامي الوحيد لهم هو النظام.

وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة للدول المبادرة للتطبيع مع النظام، وعد توفر أية قوة ميدانية مساندة لها؛ فإنه من الضروري الانتباه إلى مخاطر تكرار السيناريو العراقي عقب عام 2003، والمتمثل في الاستهداف الممنهج لمقار التمثيليات والبعثات الدبلوماسية العربية من قبل عناصر تابعة لإيران، وذلك في ظل ضعف قوات النظام، ولجوء قادته (بمن فيهم بشار الأسد وسهيل الحسن) للاعتماد على الحماية الشخصية الروسية لتأمين أنفسهم من خطر التصفية أو الاغتيال في معركة صراع بيني يتوقع أن يستشري في غضون الأشهر المقبلة.

وتلوح في الأفق ملامح ظهور معارضة جديدة في المناطق التي توصف بأنها موالية، حيث يتنامى السخط في صفوف الدروز إزاء عمليات التجنيد التي تستهدف نحو 67 ألف شاب يطالبون بالخدمة الإلزامية في محافظة السويداء.

وتتزايد وتيرة المعارضة لبشار الأسد في صفوف العلويين في اللاذقية وطرطوس، وخاصة من قبل العشائر التي تتكلم حول آل الخير وآل عثمان من جهة، وحول أبناء رفعت وجميل الأسد من جهة ثانية، وكلا الفئتين من المعارضين لهيمنة آل شاليش وآل مخلوف في المحافظات الساحلية، حيث دأبت مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للمعارضة "العلوية" وعلى رأسها "شبكة جيلة الإخبارية" طوال عام 2018 على نشر أخبار شبه يومية عن حالة الانفلات الأمني وتفشي جرائم التصفية والخطف والصراعات بالأسلحة الثقيلة بين مختلف الميلشيات العلوية. يضاف إلى ذلك ما يتوقع أن يتسبب به عناصر القوات الرديفة (التي تم تفكيكها) من الفوضى إذا تم استيعابهم في صفوف الشبكات الإيرانية التي ترفض التفاهات الروسية-الأمريكية، وتعمل على إثارة الفوضى في المرحلة المقبلة.

ثالثاً: اضمحلال مؤسسات المعارضة وانتقال العملية السياسية إلى الداخل

تواجه المؤسسات التقليدية التي مثلت الثورة في المحافل الدولية تحديات غير مسبوقه عام 2019، حيث وجهت الدبلوماسية الروسية ضربات ممنهجة ضد مسار "جنيف" التفاوضي، وهدفت في مجملها إلى نزع الشرعية عن أي جسد لا يعمل ضمن مظلة "أستانة".

في هذه الأثناء؛ سارت مفاوضات جنيف خلال العام الماضي في إطار ترتيبات جدلية طويلة الأمد غير عابئة بالحاجة الملحة لوقف الانتهاكات وتخفيف معاناة السوريين، تاركة الملف برمته لمفاوضات "أستانة"، الأمر الذي أفقد مسار جنيف الجزء الأكبر من الدور المنوط بها في إنفاذ القرارات الأممية ورهن العملية برمتها ضمن إطار التوافقات الروسية-الإيرانية-التركية بدلاً من المرجعية الأممية.

كما عانت مؤسسات المعارضة من نزوع الوساطة الأممية للتماهي مع الرؤية الروسية للانتقال السياسي والتي تنطلق من تعديل دستور (2012) عبر "حوار وطني" يتم تحت مظلة النظام، وعقد انتخابات محلية وبرلمانية تنتهي بتشكيل حكومة وحدة وطنية بصلاحيات أوسع من الحكومة القائمة، وإجراء انتخابات رئاسية عام 2021، دون إلزام النظام بالامتثال للقرارات الأممية واجبة التنفيذ الفوري وغير المشروط، ودون الحاجة لتقديم أية مبادرات لإثبات حسن النية أو تناول القضايا الأساسية التي تدرج في "اتفاقيات السلام".

وبالإضافة إلى الجهود الروسية لإضعاف مسار جنيف، واستبداله بمسار أستانة، وتماهي الوساطة الأممية مع المقاربة الروسية، وتعنت النظام؛ واجهت مؤسسات المعارضة تحديات داخلية تمثلت في الصراع الذي اندلع بين وفد هيئة التفاوض من جهة ووفد أستانة من جهة ثانية، وتزامن التراجع السياسي للمعارضة مع التقهقر الميداني للفصائل على وقع الضربات المكثفة من قبل حلفاء النظام، وانقطاع الدعم الذي كانت تتلقاه من مختلف الممولين.

وفي غضون الأشهر الستة الماضية دعمت الولايات المتحدة مساراً تفاوضياً ثالثاً بين النظام و"مجلس سوريا الديمقراطية" على أسس اتحادية، تركز في مجملها على تحقيق نمط من الحكم الذاتي نظير اعتراف القوى الكردية الممثلة في "مسد" بعودة مؤسسات النظام شمال شرقي البلاد.

وعلى وقع الجولات المكوكية التي يجريها رئيس الأمن الوطني اللواء علي مملوك في مطلع عام 2019؛ يمكن تتبع مسار تفاوضي رابع يقوم به النظام مع العواصم العربية وحتى الغربية للتوصل إلى تفاهات غير معلنة خارج المظلة الأممية، وذلك بالتزامن مع حديث عدد من أعضاء وفد هيئة التفاوض وعناصر من الائتلاف مع الوساطة الأممية والاتحاد الأوروبي وممثلي بعض الدول العربية والغربية حول ترتيبات "وصول طائفة المعارضة إلى دمشق لإجراء مفاوضات مباشرة"، وسبل نقل العملية السياسية إلى دمشق بضمانات روسية.

وتدعم بعض الدول العربية نقل العملية التفاوضية إلى دمشق، وذلك بهدف سحب التمثيل السياسي للمعارضة من خلال الائتلاف الذي يعتمد على الدعم التركي، والتخلص من الأجساد التابعة لها كالحكومة المؤقتة، واستبدال هيئة التفاوض باللجنة الدستورية فور التوافق على تشكيلها ونقل عملها إلى دمشق.

رابعاً: تراجع المعارضة التقليدية وظهور أجساد جديدة بدعم إقليمي

تسفر معظم عمليات التفاوض بين السلطات السياسية ومعارضاتها عن انقسام المعارضين إلى فئة "واقعية" توافق على سقف منخفض وبين فئة "وطنية" تؤثر "التمسك بالثوابت"، إلا أن المشهد السوري قد كشف حالة من التشظي تجاوزت تلك التصنيفات التقليدية، حيث أسفرت تشكيلة "الرياض 2" (نوفمبر 2017)، عن تحالف بين مجموعة "واقعية" ترغب في التعاون مع الوساطة الأممية قدر الإمكان، وبين فئات هجينة تعمل تحت مظلة النظام وتنسق مع أجهزته الأمنية والعسكرية، في حين انحسرت فئة الثالثة تمسكت بجملة من المطالب التي وضعتها في رؤية سابقة نشرتها في سبتمبر 2016.

كما ظهرت فئات أخرى أثرت العمل خارج المظلات التقليدية للمعارضة، وأعلنت عن مبادرات جانبية نزع أغلبها إلى خفض السقف ومد يد التفاوض المباشر مع النظام.

وبالإضافة إلى تنامي احتمالات تلاشي المؤسسات التقليدية للمعارضة مقابل تشكيل لجنة دستورية، تعمل بعض القوى الإقليمية على ثلاث مسارات أخرى:

1- تعزيز نفوذ "المعارضة" المتماهية مع الرؤية الروسية، وتشكيل كتلة من عناصر محسوبة على المجموعات التابعة لكل من لؤي حسين وأحمد الجربا وخالد المحاميد، وغيرهم من الشخصيات التي تدعو إلى "عودة مؤسسات الدولة" والعمل تحت مظلة النظام.

2- دعم المطالب الكردية بتحقيق الحكم الذاتي، والتوصل إلى صفقة مع النظام، تتضمن منح الكرد وزارة الطاقة والبتترول، وتخصيص 52 بالمائة من عائدات النفط للوحدات الكردية وتمكينها من تشغيل آبار النفط والغاز الطبيعي.

3- وقف الدعم عن الأجساد السياسية وكتل المعارضة التي تتخذ من قطر وتركيا مقراً لها، وشن حملات إعلامية ممنهجة لسحب الملف السوري من تلك الدول عبر إضعاف الشخصيات السورية المعارضة التي تتعامل معها.

كما يتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة صراعاً محتدماً لكسب نحو ثلاثة آلاف منظمة مجتمع مدني تعمل خارج البلاد، في حين تتحرك مجموعات كردية معارضة للترتيبات المبرمة بين "مسد" والنظام، والتي تتنافس فيما بينها على عدة مشاريع تتراوح بين الفيدرالية، والانفصال، والحكم الذاتي.

وفي ظل الحملات الإعلامية التي تشنها عناصر معارضة محسوبة على عواصم خليجية؛ يلوّح بعض منسوبي المعارضة بتصفية الحسابات ضد خصومهم عبر رفع قضايا قانونية ضدهم، مؤملين الحصول على دعم خليجي لاستهداف شرعية مناوئهم بهدف إذكاء صراعات إقليمية لا ناقة للسوريين فيها ولا جمل. ويتوقع أن يسفر المشهد المتشظي عن حالة من التحشيد في صفوف اللاجئين والنازحين والجاليات السورية وغيرها من الفئات التي تمثل أكثر من نصف سكان سوريا، والتي لا تتوقع عودة قريبة في ظل تشظي المعارضة وتعنت النظام، وغياب فرص إحلال السلام.

خامساً: توقف جهود الإصلاح الأمني والدستوري

لا تحظى التوجهات الدولية لصياغة دستور جديد أو فرض الإصلاح الأمني بالكثير من الشعبية لدى النظام؛ فوفق التسريبات التي رشحت حول تفاهات "هلسنكي" (يوليو 2018)، اتفق الروس والأمريكان على إقرار دستور اتحادي يعزز سلطة الهويات الفرعية، ومن ثم عقد انتخابات بلدية تقرر صلاحيات واسعة للأقاليم في غضون عام 2019، وانتخابات نيابية عام 2020، والتمهيد للانتخابات الرئاسية في موعدها عام 2021، إلا أن ذلك سيتطلب إحداث تغييرات كبيرة لدى النظام الذي ينزع إلى عدم التعاون في أي ملف يعتبره سيادياً، وخاصة فيما يتعلق بإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية أو صياغة الدستور.

وتمثلت معارضة النظام لتلك التفاهات في إفساد مشروع ضم "فصائل التسوية" في حوران، حيث نكث بالتزاماته في اتفاقيات التسوية التي أبرمت مع تلك الفصائل في شهر يوليو الماضي، وشن حملة اعتقالات ضد قادتها، وعمل على سوق الشباب السوري للخدمة العسكرية بالقوة، حيث نفذت قوى الأمن حملات اعتقال مختلف المحافظات.

وفي مبادرة استباقية لمحاولات واشنطن وحلفائها إضعاف الدور الإيراني في سوريا؛ بادر النظام إلى إبرام اتفاق مع الحكومة الإيرانية يتضمن تفويضها بإعادة بناء القوات المسلحة السورية، وإعادة بناء وتوسيع الصناعات العسكرية للنظام، بما في ذلك إنتاج الصواريخ، ودمج آلاف الضباط والمستشارين والمهندسين والفنيين الإيرانيين في المصانع التي يتم إنشاؤها وفي الوحدات التي يعاد تشكيلها، كما زج الحرس الثوري بأعداد كبيرة من الميليشيات التابعة له في مناطق مختلفة من البلاد بعد إخفاء هويتهم عبر ارتداء الزي الرسمي لفرق الجيش، ومنحهم الجنسية السورية وضمهم لصفوف الفرقة الرابعة أو الحرس الجمهوري.

وبموجب تلك الاتفاقية؛ بادر "فيلق القدس" الإيراني إلى تشكيل ميليشيا سورية جديدة يبلغ قوامها نحو خمسة آلاف مقاتل في منطقة اللجاة جنوبي البلاد، وذلك من خلال تجنيد عناصرها من عشائر محلية في المنطقة الجنوبية.

في هذه الأثناء؛ يمعن النظام في عرقلة الجهود الدولية لتشكيل لجنة لإعادة صياغة الدستور، ويصر على أن تتم العملية في دمشق وأن تكون تحت مظلته، وفي المقابل لا ترى الغالبية العظمى من المعارضة أي جدوى من تشكيل اللجنة الدستورية، معتبرة أن المشكلة لا يمكن في صياغة نص دستوري جديد بل في إلزام النظام بتطبيقه، حيث دأب نظام البعث على مخالفة سائر نصوص الدستور منذ تولي السلطة عام 1963.

وفي مقابل سعي بعض المجموعات الإثنية والمذهبية للحصول على امتيازات في المناطق التي يشكلون أغلبية سكانها؛ ترى مؤسسات المعارضة ضرورة المحافظة على وحدة البلاد وتفويت الفرصة على بعض الأقليات في تمرير أجنداتها الانفصالية التي تحظى بدعم وتمويل خارجي.

وفي ظل الجهود التي يبذلها النظام والمعارضة لإفشال العملية الدستورية، وسعي القوى الإقليمية لتمكين المؤسسات الأمنية والعسكرية للنظام دون فرض أية شروط إنسانية أو إصلاحية مسبقة؛ فإنه يتوقع أن تُغرق اللجان المعنية بالملفات الأمنية والدستورية في مفاوضات عبثية تمتد طوال عام 2019 دون تحقيق أي إنجاز يذكر.





سادساً: تعرقل جهود تنشيط الحركة التجارية ومشاريع إعادة الإعمار

تحدثت تسريبات أمنية قبل عدة أشهر عن مشروع سعودي لتطوير المحافظات الجنوبية في سوريا ضمن مشروع شرق أوسطي شامل، وأعاد تعيين إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزيراً للخارجية الحديث عن هذا المشروع إلى الواجهة، حيث تولى العساف (حتى مطلع عام 2011) "اللجنة السعودية السورية المشتركة" و"ملتقى رجال الأعمال السعودي-السوري" لفترة ليست بالقصيرة، وتبنى مشاريع اقتصادية وتجارية تهدف إلى تحفيز الاستثمار وفتح أبواب جديدة أمام تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية، والنهوض بقطاعات الطاقة والكهرباء والعقارات والمدن الصناعية وتحلية المياه في سوريا.

وتضمنت المشاريع المبرمة آنذاك؛ خطاً لتوسيع محطات كهربائية وشبكات الصرف الصحي، ودعم الصناديق الإنمائية، ومد السكك الحديدية إلى الأردن تمهيداً لربطها مع السعودية، ومد طرق المواصلات بهدف تحقيق التكامل بين قطاعات النقل في دول المنطقة، وجعل سوريا بوابة رئيسية لنقل وعبور البضائع والركاب من الدول الأوروبية إلى الدول المجاورة ومنطقة الخليج.

كما بادرت الأردن من طرفها إلى مناقشة مشاريع تجارية مع تركيا لمد خط تبادل تجاري عبر الأراضي السورية تبلغ قيمة التبادلات فيه نحو مليار دولار سنوياً، وقامت بفتح معبر نصيب وسهلت حركة المرور إلى سوريا، وأقامت معرضاً لإعادة الإعمار والتنمية في سوريا، وأرسلت وفوداً رسمية وتجارية إلى دمشق، وذلك بالتزامن مع زيارة وزير الزراعة والصناعة اللبنانيين دمشق لمناقشة إعادة العلاقات التجارية بين البلدين، والحديث عن إمكانية إعادة فتح شبكة القطار التي تصل طرابلس بحمص.

وعلى الرغم من الرؤى الطموحة للمشاريع التي تنوي بعض دول مجلس التعاون المشاركة فيها؛ إلا أن المنافسة الدولية للاستحواذ على مشاريع إعادة الإعمار ستقف حجر عثرة أمام الرؤى الإقليمية.

بل يتوقع أن يفضي التنافس الدولي المستعر إلى معارك عسكرية بين القوى الفاعلة على الأرض، حيث ترغب موسكو في دمج برامج إعادة الإعمار مع خطة توسيع نفوذها العسكري والتي تشمل إحكام سيطرتها على المطارات العسكرية للنظام، وتعزيز البنى التحتية لمنشآتها العسكرية البحرية والجوية بعد إبرام اتفاق ينص على بقاء القوات الجوية الروسية في سوريا لمدة 49 عاماً مع إمكان تمديدتها 25 عاماً إضافياً.

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الصين للاستحواذ على أسواق التقنيات والاتصالات ومشاريع الطاقة وتطوير البنى التحتية؛ تعزز تركيا وجودها العسكري وتنفذ مشاريع إنشائية وتمتد شبكات اتصالاتها ومصارفها ومؤسساتها الرسمية في مناطق "عصن الزيتون" و"درع الفرات"، في حين تسعى إيران إلى تأمين مكاسبها العسكرية عبر الاستثمار في الصناعات وقطاعات الطاقة ومشاريع التطوير العقاري الهادفة إلى تعزيز سياسات التغيير الديمغرافي، وإبرام اتفاقيات لتطوير التصنيع العسكري ونشر عناصرها في مختلف المحافظات السورية تحت ذريعة تطوير القوات المسلحة السورية، وذلك ضمن خطة شاملة لإنشاء ممر يمتد من طهران شرقاً وصولاً إلى البحر المتوسط غرباً.

وأثارت التحركات الإيرانية حفيظة الروس الذين قامت شركاتهم الأمنية بعدة عمليات عسكرية لطرد شركات إيرانية من منشآت نفطية ومقرات إستراتيجية عام 2018، كما دفعت بتل أبيب لشن عمليات قصف جوية يتوقع أن تزداد وتيرتها في غضون عام 2019.

وبالإضافة إلى تنامي احتمالات تطور المنافسة الدولية إلى صراعات عسكرية تكون الغلبة فيها لمن يسيطر بقواته على الأرض؛ تتنافى الصورة المشرقة التي يرسمها الإعلام الإقليمي عن فرص الاستثمار في سوريا مع الواقع المرير، حيث تسود الفوضى في مناطق سيطرة النظام، وينتشر الفساد وتهيمن طبقة من تجار الحرب المقربين من القصر الجمهوري، والذين يسهمون في تعزيز ظاهرة "اقتصاد الظل" الذي يسعى إلى الاستحواذ من خلال الهيمنة على السوق السوداء.

والحقيقية هي أنه لا يمكن الحديث عن إعادة إعمار سوريا في ظل استتراء القمع وفساد الدولة، وهجرة ونزوح نصف السكان، واختفاء ما يقرب من 538 ألف وظيفة سنوياً منذ عام 2011، وارتفاع معدل البطالة لدى الشباب إلى 78 بالمائة، وارتفاع التضخم بنسبة %700، وزيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة %769، والخضراوات والبقوليات إلى نحو %649، والملابس إلى %733، وأسعار الكهرباء والغاز ووقود التدفئة إلى %618، والرعاية الصحية بنسبة %481، في حين تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو 82 بالمائة، وتقدر تكلفة إعادة إعمار البلاد بنحو 400 مليار دولار.

علماء بأن المجتمع الدولي لا يطرح أي خطط لتحسين الوضع الإنساني أو تحقيق الاستقرار في غضون عام 2019، وهما شرطان أساسيان لضخ رأس المال الخارجي والبدء في مشاريع الاستثمار وإعادة الإعمار.

سابعاً: تنامي أهمية ملفات المحاسبة وحقوق الإنسان

في ظل تنامي الدعم الإقليمي لفئات "المعارضة" المقربة من موسكو، وتمكينها من العمل تحت مظلة النظام في دمشق؛ يُتوقع أن تتحرك المعارضة الراقضة لتلك الترتيبات باتجاه نزع الشرعية عن النظام والعمل على محاسبته في المحافل الدولية وخاصة في أوروبا، حيث تحققت في غضون النصف الثاني من عام 2018 تطورات مهمة في مجال المحاسبة الدولية إثر اتباع القضاء في النمسا خطى ألمانيا والسويد وفرنسا وإسبانيا في إطلاق تحقيقات ضد المخابرات السورية المسؤولة عن التعذيب الواسع النطاق والمنهجي، وقبول دعاوى جنائية رفعها مواطنون سوريون إلى النيابة العامة في فيينا ضد 24 مسؤولاً في النظام.

وأدت أربع دعاوى جنائية مشابهة في ألمانيا إلى صدور أمر بتوقيف رئيس المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن، وتوجيه تهم لنحو 26 مسؤولاً رفيع المستوى في أجهزة الاستخبارات السورية والمخابرات العسكرية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وعلى رأسهم مدير مكتب الأمن الوطني في سوريا اللواء علي مملوك الذي أصدر القضاء اللبناني بحقه مذكرة إحضار (2013) في قضية "محاولة قتل سياسيين ورجال دين ونواب ومواطنين، وحياسة متفجرات بقصد القتل والقيام بأعمال إرهابية" في لبنان، وفرضت عليه السلطات الأوروبية عام 2011 قيود تحرك وتجميد أصول لمشاركته في العنف ضد المتظاهرين.

وعلى الصعيد نفسه أصدر قضاة فرنسيون مذكرات توقيف دولية (8 أكتوبر 2018) ضد علي مملوك، وجميل حسن بتهم التورط في جرائم ضد الإنسانية، كما وجهت إلى اللواء عبد السلام محمود تهم التورط في جرائم حرب، على خلفية اختفاء وتعذيب وقتل مواطنين فرنسيين من أصل سوري. ويأتي ذلك القرار كجزء من تحقيق قضائي يتضمن ملف "قيصر" الشهير الذي استطاع تهريب ما يقارب 05 ألف صورة للمعتقلين القتلى في سجون وأفرع النظام ما بين عامي 2011 و2013، حيث يُتوقع أن يواجه علي مملوك أحكاماً مماثلة في الولايات المتحدة بناء على دعوى قضائية رفعتها عائلة المصور الفرنسي "ريمي أوшлиك" وعائلة المراسلة الأمريكية "ماري كولفين"، اللذين قتلوا في حمص عام 2012.

ولا شك في أن المسار القانوني سيمثل مجالاً واعداً للمعارضة بالمقارنة مع المسارات السياسية والفصائلية التي يتوقع أن تتضاءل في غضون العام الجاري، حيث يتوقع أن تدفع مسارات التطبيع مع النظام بالمعارضة لإثارة الملفات الإنسانية الملحة عبر القضاء الدولي، والمطالبة بالإفراج عن مئات آلاف المعتقلين والمغيبين قسرياً، وتوفير البيئة الآمنة لعودة نحو 13 مليون سوري يقيم معظمهم في ظروف صعبة بمناطق اللجوء والنزوح.

وفي المقابل يُتوقع أن يعمل النظام على توظيف جهود شرعنته والتطبيع معه في سبيل منع تجريم رموزه وضمائمهم من العقاب، الأمر الذي سيدفع بالمعارضة لتكثيف جهودها في مجالات توثيق الانتهاكات وتحديد الجناة، وضمائم محاسبتهم، بحيث لا تسقط جرائمهم بالتقدم، أو تزول من الوجود تحت ذريعة "الإصلاح الدستوري".

خاتمة

لا توجد أية مؤشرات تدل على إمكانية التوصل لاتفاقيات صلبة أو خطط مستدامة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في سوريا خلال عام 2019، بل تلوح في الأفق أجواء الصراع الدولي ويتأهب المجتمع السوري لمزيد من المعارك والعمليات العسكرية في إدلب وريف حلب ومناطق شرقي الفرات.

وبالإضافة إلى تنامي السخط في المناطق الموالية للنظام، وتراجع الدعم للمعارضة التقليدية مقابل إنشاء معارضة هجينة تقبل بخفض السقف، وتوقف عجلة الإصلاح، فإن التغافل عن إمعان النظام في انتهاك حقوق ملايين السوريين سيكون له آثار وخيمة على المنطقة برمتها.

وتكمن المعضلة الأكبر في التجاهل الدولي لتمزق النسيج الاجتماعي السوري، حيث تتحدث العديد من الدراسات الاستشرافية الغربية عن مخاطر التحرك العربي المتأخر لدعم المطالب الانفصالية الكردية في سوريا نكاية بتركيا، والتوجه التركي لتعزيز هيمنة التركمان في مناطق درع الفرات، والسياسة الروسية للاستئثار بإقليم "علوي" في الساحل السوري (لتأمين مناطق نفوذها بين حميميم وطرطوس)، والاهتمام الأردني-الإسرائيلي بالتوصل إلى اتفاق يضمن استقلال الدروز في محافظة السويداء (على شاكلة الاتفاقية التي تتم مناقشة بنودها بين النظام و"مسد")، والتغافل التام مقابل ذلك عن ضرورة كبح سياسات النظام وحلفائه الإيرانيين في تدمير الحواضر السنية، وتبني سياسات التمييز الطائفي وإثارة الاحتقان المجتمعي والتغيير الديمغرافي ضد الأغلبية التي تشكل نحو 70 بالمائة من المجتمع السوري.

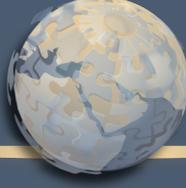
وبالإضافة إلى تضاعف مشاعر الغضب والكراهية المتولدة من ذلك التجاهل؛ فإن عوامل غياب الاستقرار مثل: هشاشة التوافقات الإقليمية، واستمرار الانتهاكات الممنهجة، وعدم قدرة النظام على بسط سيطرته، ستؤدي جميعها إلى أحد سيناريوهين:

1- تحرك الفئات المتضررة بشتى الاتجاهات للمطالبة بحقوقها، ما يؤدي إلى حراك أكثر حدة من أحداث عام 2011.

2- تمكن المعارضة السورية من التغلب على خلافاتها، وتشكيل خطاب وطني يسهم في ترشيد الغضب السني الذي تم استنزافه في السنوات الماضية عبر تنظيمات الإرهاب والغلو والتطرف والتكفير.

ولا بد من التأكيد على ضرورة النظر إلى تطورات المشهد السوري ضمن محيطه الإقليمي، حيث تقوم إيران وحلفاؤها بتدمير الحواضر والقوى السنية في شتى أنحاء الجمهوريات العربية المتداعية، في حين يتم اختطاف المشهد السني من قبل جماعات متطرفة سيسعى النظام إلى تخذيتها والارتكاز عليها لتعزيز دوره في "مكافحة الإرهاب" الذي يصنعه. وفي ظل السياسات الهشة وعدم توفر الإستراتيجيات الصلبة والسياسات الثابتة لعام 2019؛ فإنه من المتوقع أن تستحوذ الفئة التي تمتلك أزمة "ترشيد الغضب السني" على الجزء الأكبر من أوراق التهدئة أو التأزيم خلال الفترة المقبلة.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

تقدير موقف

ورقة شهرية تتابع أهم تطورات الشأن السوري وتقدم التحليلات والتوصيات وآليات التعامل مع التحديات الطارئة.

الخميس 17 يناير 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com